الفصل التاسع

وضع منظومة أهداف ولائحة فحص وآلية ثواب وعقاب من شأنها تجسيد مطالب الحضارة الإيكولوجية.

لقد طرح المؤتمر الوطني الثامن عشر لحزبنا الترتيب الشامل للتكامل الخماسي لقضية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، ووضع بناء الحضارة الإيكولوجية في موقع أبرز، وأكد على ضرورة تحقيق التنمية العلمية وتعجيل عملية تحويل نمط التنمية الاقتصادية. فما هي الحالة التي سيشهدها التلوث رغم تحقيق هدف مضاعفة إجمالي الناتج المحلي إذا ما زلنا نتمسك بالتنمية الانتشارية؟ ربما لن تستطيع الموارد والبيئة تمامًا تَحَمُّل ذلك حينئذ. يمكن أن نتصور، أنه إذا حققنا مضاعفة مجموع الحجم الاقتصادي على الأساس القائم حاليًا دون تحويل نمط التنمية الاقتصادية مع استمرار فائض القدرة الإنتاجية، فما هي البيئة الإيكولوجية التي ستواجهنا؟ ورغم تصاعد النمو الاقتصادي، لكن شعور أبناء الشعب بالسعادة انخفض إلى حد كبير حتى أنهم ازدادوا تذمرًا، فما هو الوضع الذي سنواجهه حينذاك؟ لذا، لا يمكننا أن نعتبر تعزيز بناء الحضارة الإيكولوجية وتشديد حماية البيئة الإيكولوجية والدعوة إلى نمط الحياة الخضراء والمنخفضة الكربون، مجرد مسائل اقتصادية محضة. وفي ذلك تكمن محتويات سياسية كبيرة.

«خطاب الرئيس الصيني حول الوضع الاقتصادي في الفصل الأول للسنة، خلال اجتماع اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ٢٥ إبريل عام ٢٠١٣).

عند دفع عجلة بناء الحضارة الإيكولوجية، لا بُدَّ من التنفيذ والتطبيق الشاملين لروح المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب، واعتبار نظرية دنغ شياوبينغ وأفكار «التمثيلات الثلاثة» الهامة ومفهوم التنمية العلمية مرشدًا لترسيخ مفهوم

الحضارة الإيكولوجية – القائم على أساس احترام الطبيعة والتكيف معها وحمايتها، والتمسك بسياسة الدولة الأساسية – لتوفير الموارد وحماية البيئة، والتشبث بمبدأ منح الأسبقية للتوفير والحماية واتخاذ التعافي الطبيعي أساسًا، وإدماج بناء الحضارة الإيكولوجية في كافة النواحي والعمليات للبناء الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي، وتكثيف الجهود لترسيخ الفكرة الإيكولوجية وإكمال وتحسين النظام الإيكولوجي، وحماية الأمن الإيكولوجي، وتحسين البيئة الإيكولوجية؛ لبلورة تشكيلة حَيِّزِيَّة قادرة على توفير الموارد وحماية البيئة، وهيكل صناعي ووسيلة للإنتاج والحياة.

«خطاب الرئيس الصيني في الدراسة الجماعية السادسة لأعضاء المكتب السياسي للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ٢٤ مايو عام ٢٠١٣).

لا بُدَّ من الاعتماد على النظام والإدارة بالقانون في حماية البيئة الإيكولوجية. ولا يمكن توفير ضمانة أكيدة لبناء الحضارة الإيكولوجية إلا بتطبيق النظام الأكثر صرامة والإدارة بالقانون الأكثر إحكامًا.

وفي هذا الصدد، فإنَّ الأهم هو ضرورة إكمال وتحسين نظام الفحص والتقييم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإدراج ما يعكس أحوال بناء الحضارة الإيكولوجية من مؤشرات لاستهلاك الموارد ومدى الإضرار بالبيئة، والفوائد الإيكولوجية، ضمن نظام تقييم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإنشاء منظومة أهداف، ولائحة فحص وآلية ثواب وعقاب من شأنها تجسيد مطالب الحضارة الإيكولوجية؛ لكي تكون اتجاهًا مرشدًا وعاملاً مقيدًا هام لدفع عجلة بناء الحضارة الإيكولوجية. أرى أنه من الضروري أن نُغَيِّر فكرتنا تمامًا، أي أنه لا يمكننا مطلقًا أن نواصل التشبث بفكرة «تقدير البطل لمجرد مساهمته في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي» إذ من الواجب أن نضع البيئة الإيكولوجية في صدارة نظام تقييم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإذا كان مؤشر البيئة الإيكولوجية سيئًا جدًّا، فلا يمكن تكريم منطقة أو قطاع، مهما كانت منجزاته الظاهرية. وهنا لا نتحدث عن «حق الفيتو بصوت واحد» ولكن يجب أن يتحلى هذا الصوت بوزن كبير جدًّا.

«خطاب الرئيس الصيني في الدراسة الجماعية السادسة لأعضاء المكتب السياسي للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ٢٤ مايو عام ٢٠١٣).

يجب إقامة نظام المساءلة، وأقصد هنا أنَّ هذا النظام يُوَجَّه أساسًا إلى الكوادر القياديين. وبالنسبة لكل من اتخذ قرارات عشوائية متجاهلاً البيئة الإيكولوجية؛ أدت إلى عواقب خطيرة، فلا بُدَّ من مساءلته في ما تَسَبَّبَ به، وتكون المساءلة مدى الحياة. وعلينا أن نفعل ذلك قولاً وفعلاً، وإلا فسنكون فريسة للشكلية. ولن يُسْمَح لأي مسئول إذا تسبب بضرر بيئي في أي منطقة أن ينصرف منها إلى منطقة أخرى ليستمر بعمله كمسئول دون تحميله المسئولية. وعلى الهيئات التنظيمية، وجهات الاقتصاد الشامل، ودوائر الإحصاء وأجهزة الرقابة أن تتقن هذا الأمر.

«خطاب الرئيس الصيني في الدراسة الجماعية السادسة لأعضاء المكتب السياسي للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ٢٤ مايو عام ٢٠١٣).

ومن ناحية النظام، يجب علينا إنشاء وإكمال نظام لإدارة الموارد والبيئة الإيكولوجية، والإسراع بتأسيس نظام لاستثمار وحماية الأراضي، وتشديد نظام مكافحة تلوث المياه والهواء والتربة ومسبباته، وإنشاء نظام لاستغلال الموارد ونظام للتعويض الإيكولوجي بالمقابل، يعكسان علاقة العرض والطلب بالسوق ومدى ندرة الموارد ويجسدان القيمة الإيكولوجية، ويتم بموجبهما التعويض بين الأجيال، وإكمال نظام المساءلة لحماية البيئة الإيكولوجية ونظام التعويض عن إتلاف البيئة، وتقوية دور التقيُّد بالنظام.

«خطاب الرئيس الصيني في الدراسة الجماعية السادسة لأعضاء المكتب السياسي للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ٢٤ مايو عام ٢٠١٣).

يجب إدراج بناء الحضارة الإيكولوجية البحرية ضمن الترتيب الشامل لاستثمار البحار، والتمسك بالجمع بين الاستثمار والحماية، والجمع بين مكافحة التلوث ومسبباته وإعادة البيئة الأحيائية إلى حالتها الطبيعية، واستثمار الموارد البحرية

بصورة علمية ومعقولة، وصيانة قدرة البحار على إعادة الإنتاج الطبيعي. وينبغي إنشاء نظام للسيطرة على مجموع المواد الملوثة المنصبة في البحار، والتحكم الفعال من منبع صَبِّ المواد الملوثة البرية في البحار. ويتعين إكمال نظام تقييم تأثيرات المشاريع البحرية على البيئة، وضمان جودة التقييم البيئي بحزم، وحظر تنفيذ المشاريع البحرية التي من شأنها إلحاق أضرار خطيرة بالبيئة البحرية. ومن الضروري وضع خطة لحماية واستغلال خطوط السواحل في أسرع وقت ممكن، والسيطرة بصرامة على مشروعات تحقيل شواطئ البحار، وحماية الأراضي الرطبة الساحلية، والتحقيق بصرامة في الأساليب الممنوعة المتمثلة في تنفيذ المشاريع قيد الإقرار والموافقة، أو في تقسيم الكل إلى أجزاء أو الحصول على الموافقة بتجاوز الصلاحيات. ومن اللازم الإسراع بخطوات إقامة نظام للتعويض الإيكولوجي البحري، والتعويض عن إتلاف البيئة الإيكولوجية البحرية، وتنفيذ مشروع التعافي الإيكولوجي البحري، ودفع عجلة بناء المحميات الطبيعية البحرية، وإكمال آلية الاستجابة السريعة لمواجهة الحوادث الطارئة المتعلقة بالبيئة البحرية.

«خطاب الرئيس الصيني في الدراسة الجماعية الثامنة لأعضاء المكتب السياسي للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ٣٠ يوليو عام ٢٠١٣).

إنَّ مشاكل الاستهلاك العالي للطاقة والتلوث الشديد والانبعاثات الضخمة من المواد الملوثة خطيرة جدًّا، لدرجة أنها أدت إلى العجز عن الحد من اتجاه تدهور البيئة الإيكولوجية في مقاطعة خبي بشمالي الصين. وفي أنحاء البلاد ٧٤ مدينة رئيسية تخضع لمراقبة التلوث البيئي، ومنها عشر مدن أكثر تلوثًا، تقع سبع منها في مقاطعة خبي. وإذا لم نعقد العزم تمامًا على خفض الإنتاج في هذه الصناعات ذات الاستهلاك العالي للطاقة والتلوث الشديد والانبعاثات الضخمة من المواد الملوثة، فلا يمكن للموارد والبيئة أن تتحملا الضغوط الناتجة عن ذلك، ويصعب تحقيق التنمية المستدامة في خبي، ويتعذر أن تتحمل ذلك البيئة الإيكولوجية ليس في خبي فحسب، بل في المناطق المجاورة وحتى في أنحاء البلاد أيضًا! وخلال السنوات القلائل الماضية،

كانت بكين تعاني من ظاهرة خطيرة للضباب الدخاني والغباري الكثيف حتى يمكن القول بأن «السماء اكفهرت بغيوم قاتمة من الغبار» الأمر الذي أثر تأثيرًا خطيرًا على صحة جماهير الشعب وعلى صورة الحزب والحكومة.

«خطاب الرئيس الصيني لدى حضوره لنشاطات الحياة الديمقراطية حول الفصل الخاص للمجموعة القيادية للجنة الدائمة للجنة مقاطعة خبي للحزب الشيوعي الصيني» (في الفترة الممتدة من يوم ٢٣ إلى يوم ٢٥ سبتمبر عام ٢٠١٣).

يجب إزالة الكوابح والموانع عن طريقكم، بحيث يمكنكم أن تحملوا أزهارًا حمراء بصفتكم أبطالاً، طالما قطعتم شوطًا كبيرًا في مجال التنمية الخضراء وقدمتم مساهمات في معالجة تلوث الهواء وحل مشكلة الضباب الدخاني والغباري، رغم أنَّ إجمالي الناتج المحلي في مقاطعة خبي هبط إلى المركز السابع أو الثامن في البلاد. وعلى العكس من ذلك، ستواجهون نوعًا آخر من التقييم إذا ازدادت المشاكل البيئية خطورة، أو لم تتغير المعالم الإيكولوجية، مهما كان نمو إجمالي الناتج المحلي.

«خطاب الرئيس الصيني لدى حضوره لنشاطات الحياة الديمقراطية حول الفصل الخاص للمجموعة القيادية للجنة الدائمة للجنة مقاطعة خبي للحزب الشيوعي الصيني» (في الفترة الممتدة من يوم ٢٣ إلى يوم ٢٥ سبتمبر عام ٢٠١٣).

إنَّ البيئة الإيكولوجية الممتازة هي بمثابة أكثر المنتجات العامة عدالة، والسعادة الأكثر تفضيلية شاملة لمعيشة الشعب، ويجب المعالجة الصحيحة للعلاقة بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة الإيكولوجية، والترسيخ الثابت لمفهوم «أنَّ حماية البيئة الإيكولوجية هي حماية القوى المنتجة، وتحسين البيئة الإيكولوجية هو تطوير القوى المنتجة» والعمل بوعي أكثر لدعم التنمية الخضراء والتنمية المدورة والتنمية المنخفضة الكربون، وعدم السعي لتحقيق النمو الاقتصادي في فترة ما على حساب البيئة.

«خطاب الرئيس الصيني في الجلسة الكاملة الأولى للدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ٩ نوفمبر عام ٢٠١٣).

إنَّ إكمال نظام إدارة أصول الموارد الطبيعية الوطنية يُعتبر إصلاحًا هامًّا لإكمال نظام ملكية هذه الأصول، ومطلب ضمني لإقامة نظام حضارة إيكولوجية يتميز بالمنهجية الكاملة.

«إيضاح حول (قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن عدة مسائل هامة تتعلق بتعميق الإصلاح على نحو شامل)» (يوم ٩ نوفمبر عام ٢٠١٣) «صحيفة الشعب اليومية» في يوم ١٦ نوفمبر عام ٢٠١٣

إنَّ بعض المشاكل البارزة المتواجدة في حماية البيئة الإيكولوجية بالصين، يتعلق إلى حد ما بعدم اكتمال الهياكل، ويرجع أحد الأسباب لذلك إلى أنَّ مالك أصول الموارد الطبيعية ذات الملكية العامة لم يكن في مكانه، وأنَّ حقوقه ومصالحه لم يتم تحديدها. وتجاه هذه المشكلة، قررت الدورة الكاملة للجنة الحزب المركزية طرح مطالب لإكمال نظام إدارة أصول الموارد الطبيعية الوطنية. والفكرة العامة في ذلك هي تحديد ملكية أصول الموارد الطبيعية ذات الملكية العامة، وإنشاء نظام لممارسة صلاحيات مالك أصول الموارد الطبيعية ذات الملكية العامة على نحو موحد، بناءً على مبدأ «فصل المالك عن الإداري، وأمر واحد يديره قطاع واحد»

«إيضاح حول (قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن عدة مسائل هامة تتعلق بتعميق الإصلاح على نحو شامل)» (يوم ٩ نوفمبر عام ٢٠١٣) «صحيفة الشعب اليومية» في يوم ١٦ نوفمبر عام ٢٠١٣

إنَّ حقوق الملكية والإدارة التي تمارسها الدولة تجاه أصول الموارد الطبيعية ذات الملكية العامة تختلف عن حقوق المراقبة والإدارة التي تمارسها تجاه الموارد الطبيعية في نطاق أراضيها. فالأولى هي حقوق بمعنى المالك، والأخيرة هي حقوق بمعنى الإداري. لذا، من الضروري إكمال نظام مراقبة وإدارة الموارد الطبيعية، وممارسة صلاحيات المراقبة والإدارة لاستخدامات الأراضي جميعًا على نحو موحد، حتى يتم تحقيق الاستقلال والتنسيق والمراقبة المتبادلة بين مالك أصول الموارد الطبيعية ذات الملكية العامة وإداريّ الموارد الطبيعية الوطنية.

«إيضاح حول (قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن عدة مسائل هامة تتعلق بتعميق الإصلاح على نحو شامل)» (يوم ٩ نوفمبر عام ٢٠١٣) «صحيفة الشعب اليومية» في يوم ١٦ نوفمبر عام ٢٠١٣

تمثل الجبال والمياه والغابات والحقول والبحيرات مجموعة حياتية؛ ففي الحقول تكمن شرايين الإنسان، وشرايين الحقول في المياه، وشرايين المياه في الجبال، وشرايين الجبال في التربة، وشرايين التربة في الأشجار. ولا بُدَّ من اتباع القانون الطبيعي عند مراقبة وإدارة استخدامات الأراضي وإعادة البيئة الأحيائية إلى حالتها الطبيعية؛ فإذا اهتم مُزَارِع الأشجار بزرع الأشجار فقط، واهتم عامل ترويض النهر بالترويض وحده، واهتم حامي الحقول بحماية الحقول دون سواها، فمن السهل أن يؤدي ذلك للاهتمام بشيء دون آخر، حتى يتسبب الأمر في تخريبات منتظمة للبيئة الأحيائية في نهاية المطاف. ومن الضروري جدًّا أن يتحمل قطاع واحد المسئولية عن أداء صلاحيات المراقبة والإدارة لاستخدامات جميع الأراضي في حدود تراب البلاد لحماية وإحياء الجبال والمياه والغابات والحقول والبحيرات إيكولوجيًّا وبصورة موحدة.

«إيضاح حول (قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن عدة مسائل هامة تتعلق بتعميق الإصلاح على نحو شامل)» (يوم ٩ نوفمبر عام ٢٠١٣) «صحيفة الشعب اليومية» في يوم ١٦ نوفمبر عام ٢٠١٣

علينا أن ندرك أنه في داخل حيز مُحَدَّد إذا اتسع حيز البناء؛ فسوف يتقلص الحيز الأخضر وتنخفض قدرة النظام الطبيعي على الدوران والتنقية الذاتية؛ وتصبح البيئة الأحيائية الإقليمية وظروف الاستيطان البشري في الحضر سيئة. يجب دراسة واقتباس الخبرات الناضجة، لتحديد قوة التنمية بطرق علمية حسب الظروف الطبيعية الإقليمية، وإتمام ترسيم حدود التنمية لكل مدينة وخاصة المدن الكبرى في أسرع وقت ممكن، من أجل وضع المدن في وسط أحضان الطبيعة وإبقاء الجبال الخضراء والمياه الصافية لسكان المدن.

«خطاب الرئيس الصيني في اجتماع العمل المركزي حول الحضرنة» (يوم ١٢ ديسمبر عام ٢٠١٣).

عند وضع كل بند من تفاصيل تخطيط وبناء المدن، يجب وضع تأثيرات ذلك على الطبيعة بالحسبان، ناهيك عن احتمالية تخريب النظام الطبيعي. لماذا تعاني مدن كثيرة من نقصان المياه؟ أحد أسباب ذلك يعود إلى أن سطوح الأرض الإسمنتية الواسعة قد تعدَّت على كثير من الأراضي الغابية والأراضي المعشوشبة، والبحيرات والأراضي الرطبة المغذية لمصادر المياه، وقطعت الدورة المائية الطبيعية، بحيث يتم تصريف مياه الأمطار كمياه مهملة، وتصبح المياه الجوفية أقل فأقل بسبب ضخها المفرط. يجب أن يتكيف حل مشكلة نقصان المياه في المدن مع الطبيعة. مثلاً، خلال الارتقاء بمستوى شبكة تصريف المياه بالحضر، يجب منح الأسبقية للتفكير في إبقاء مياه الأمطار المحدودة، والتفكير في تصريف المياه باستخدام القوة الطبيعية على نحو أكثر وبناء «مدن إسفنجية» تقدر على تخزين مياه الأمطار وتسريبها في التربة وتنقيتها بصورة طبيعية. لقد طرحت كثير من المدن شعارًا لبناء المدن الإيكولوجية، لكن فكرتها في ذلك تتمثل في إدخال الأشجار الكبيرة إلى المدن وتحقيل الجبال وبناء المناظر الاصطناعية وردم البحيرات والبحار، وهلم جرًّا. هذا ليس لبناء الحضارة الإيكولوجية، بل هو لتخريب البيئة الطبيعية.

«خطاب الرئيس الصيني في اجتماع العمل المركزي حول الحضرنة» (يوم ١٢ ديسمبر عام ٢٠١٣).

إنَّ المهمة الأكثر إلحاحًا لمواجهة التلوث الناتج عن الضباب الدخاني والغباري، وتحسين نوعية الهواء، هي السيطرة على الجسيمات الدقيقة قياس ٢,٥ ميكرون (بي أم ٢,٥) وعلى الرغم من أنَّ السيطرة على الجسيمات الدقيقة قياس ٢,٥ ميكرون (بي أم ٢,٥) حسب المقاييس الدولية تأتي قبل الأوان بالنسبة إلى الصين كلها متجاوزة مرحلتنا التنموية، لكن يجب أن نرى أنَّ هذه المشكلة قد أثارت قلقًا بالغًا

من الجم الغفير من الكوادر وجماهير الشعب، وقلقًا من المجتمع الدولي أيضًا. لذا، لا بُدَّ لنا من معالجتها. وطالما تكون هناك مطالب شعبية، يجب علينا أن نستجيب لها. كانت مشكلة الضباب الدخاني والغباري قد حدثت في الدول المتقدمة. فمثلاً كانت منطقة روهر في ألمانيا، ولندن في بريطانيا، وباريس وليون في فرنسا، وكذلك نيويورك ولوس أنجلوس في الولايات المتحدة، قد مرت بهذا الطريق. إنَّ بكين لا تألو جهدًا لمعالجة تلوث الهواء، فقد وضعت «خطة العمل لتنقية الهواء ٢٠١٣ – ٢٠١٧ في بلدية بكين» وطرحت إجراءات هامة في مجالات تشمل تقليص وخفض استخدام فحم الوقود، والسيطرة بصرامة على كثرة استخدام السيارات، وتعديل الصناعات، وتشديد الإدارة، والوقاية المشتركة والتحكم المتفاعل، والمعالجة وفقًا للقانون. والمهم الآن هو بذل جهود كبيرة لوضع هذه الإجراءات موضع التنفيذ، وإحراز نجاحات متواصلة.

«خطاب الرئيس الصيني عند انتهائه من زيارته التفقدية للأعمال في بلدية بكين» (يوم ٢٦ فبراير عام ٢٠١٤).

يجب التمسك بمبادئ الاهتمام بالجمع بين المعالجتين الفرعية والجذرية وبالحملة الخاصة لمكافحة التلوث في آنٍ واحدٍ، والتنسيق بين المعالجة الروتينية وخفض الانبعاثات الطارئة، والدفع المتبادل لمكافحة التلوث المحلي والتعاون الإقليمي. وينبغي اتخاذ سياسات متعددة في آنٍ واحدٍ والعمل المشترك بين مختلف المناطق، وتحريك المجتمع كله؛ لتسليط الضوء على أربعة مجالات رئيسية هي فحم الوقود والمركبات الآلية والصناعة وتطاير الغبار، وعلى التنفيذ المركز لإجراءات تقليص وخفض استخدام فحم الوقود، والسيطرة على كثرة استخدام السيارات وخفض استهلاك وقودها، ومعالجة التلوث وخفض الانبعاثات، وتنقية الهواء وخفض الغبار المتطاير. ويتعين إنشاء آلية للمراقبة والإنذار المبكر حول قدرة البيئة الجوية على التحمل، وتحديد خط أحمر لهذه القدرة، وإصدار التحذير والتنبيه فور الاقتراب من هذا الخط الأحمر. ويجب تشديد فحص المؤشر البيئي، وتعزيز الرقابة على أحوال تنفيذ قانون حماية البيئة، والقيام بالمساءلة الجادة لمخالفي القانون.

«خطاب الرئيس الصيني عند انتهائه من زيارته التفقدية للأعمال في بلدية بكين» (يوم ٢٦ فبراير عام ٢٠١٤).

●●●

obeikandl.com